



المجلس الوطني لعمادة أطباء الأسنان بتونس Conseil National de l'Ordre des Médecins Dentistes de Tunisie

تونس في 13 جويلية 2020

المرجع: م و/ص م/20/429

بيان

على إثر دعوة مستعجلة من عمادة أطباء الأسنان والهيكل النقابية للقطاع لمناقشة النسخة الأخيرة من مشروع قانون "حقوق المرضى والمسؤولية الطبية" الذي وقع اعتماده من طرف لجنة الصحة و الشؤون الاجتماعية و سيعرض لاحقا على الجلسة العامة بمجلس النواب للمصادقة، عقد لقاء "بفضاء أرينا" بتونس يوم السبت 11 جويلية 2020 ضم عددا كبيرا من الزميلات و الزملاء من كامل تراب الجمهورية و حضره رؤساء المجالس الجهوية ورئيس عمادة الأطباء و نواب بالبرلمان، وبعد مداوات مستفيضة وقع الإجماع على طرح نقاط أساسية لتضمينها ضمن مشروع "قانون حقوق المرضى والمسؤولية الطبية:"

-التقادم: التخفيض في الفترة المقترحة من 10 سنوات إلى سنة واحدة قياسا لمجلة الإجراءات الجزائية التي تحدد ثلاث سنوات للجنة وسنة واحدة للمخالفة.

-أن يقع تمثيل الهيكل القطاعية المنتخبة في لجنة صياغة مهام صندوق التعويض، شروط التعويض وتركيبتها.

-أن يقع تمثيل العمادة في لجان التسوية الصلحية

- فتح باب الانتداب الاستثنائي ضمن نصوص ترتيبية لتغطية النقص الفادح في الخبراء العدليين في قطاع طب الأسنان بحيث يكون انطلاق تنفيذ القانون إثر توفر حد أدنى من الخبراء يغطي كامل تراب الجمهورية.

-مشاركة هيكل المهنة في صياغة الأوامر الترتيبية لاحقا.

و لتحقيق هذه المطالب سنعتمد كمرحلة أولى ما يلي:



المجلس الوطني لعمادة أطباء الأسنان بتونس Conseil National de l'Ordre des Médecins Dentistes de Tunisie

- الاتصال بالجهة المبادرة وهي وزارة الصحة في محاولة لإجراء التعديلات اللازمة قبل انعقاد الجلسة العامة.

-الاتصال بالكتل البرلمانية والسادة النواب لإقناعهم بضرورة الأخذ بعين الاعتبار اقتراحاتنا في التعديل قبل التصويت.

هذا وإذ نتمنّ الحضور المكثف لكل الزميلات والزملاء ومتابعتهم للشأن المهني فإننا ندعوهم للالتفاف حول هياكلهم والبقاء على أتم الاستعداد لخوض أشكال نضالية أخرى ستضبط في الإبان في علاقة بمدى الاستجابة لمطالبنا المشروعة.

يدّ واحدة لمواصلة المشوار

عن المجلس الوطني للعمادة

الرئيس

الدكتور صالح الماجري

